

الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك

تأليف : عبد الله ثنيان الثنيان

محمد سمير مصطفى (*)

مؤلف الكتاب هو د. عبد الله ثنيان الثنيان العميد الأسبق لكلية الزراعة بجامعة الملك سعود بالرياض والرئيس الحالي للشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، الذي تزوجت خبرته الأكاديمية مع ممارسته العلمية في إعداد هذا الكتاب.

يضم هذا الكتاب ستة عشر فصلا وخاتمة، يهتم أولها بتحليل المشكلة الغذائية في سياقها العالمي ويرد أسبابها إلى الوضع الاحتكاري للغذاء من مجموعة قليلة من الدول هي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والأرجنتين، السياسات الزراعية في الدول المصدرة للغذاء التي تهدف إلى تقنين المساحات المنزرعة حتى لا ينخفض السعر، استخدام الغذاء كأداة من أدوات الدبلوماسية وانخفاض إنتاج الغذاء في الدول النامية وازدياد الطلب على المواد الغذائية في الدول النامية. ثم ينتقل الكاتب إلى توصيف حجم المشكلة الغذائية في العالم العربي من خلال عدد من المحددات هي : تدهور نصيب الفرد من الرقعة المنزرعة وتدنى متوسط إنتاجية المحاصيل الزراعية المختلفة إذا ما قورنت بمثلتها على المستوى العالمي وتدهور إنتاجية الرأس من الماشية إذا ما قورنت كذلك بنظائرها في الولايات المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا الأمر الذي انعكس في النهاية على تدنى نسب الاكتفاء من المجموعات الغذائية الأساسية ووجود عجز مزمن فيها وهي : اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والحبوب والبيض

(*) أ. د. محمد سمير مصطفى : مستشار بمركز التخطيط الزراعي - معهد التخطيط القومي .

والسكر والبطاطس والبقول والألبان . ويشير المؤلف إلى أن قيمة الفجوة الغذائية فى العالم العربى ظلت تتزايد من ٢.٢ بليون دولار فى عام ١٩٧١ إلى أن وصلت ٢٢.٢ بليون دولار فى عام ١٩٨٤ ، ويتنظر أن تصل إلى ٣١.٥ بليون دولار عام ٢٠٠٠ مما يهدد باستنزاف الموارد العربية لتوفير الغذاء والضغط على حرية اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى العربى ليس فقط فى مجال الغذاء، بل وفى تزايد نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الكفاف الذى يؤدى بدوره إلى تدنى مستوى التنمية البشرية . وبعد ذلك يتقدم المؤلف بأطروحته عن حل هذه المعضلة.

فى الفصل الثانى يستعرض المؤلف الموارد الزراعية العربية : الأرض والمياه والبشر. فبينما تبلغ مساحة العالم العربى الإجمالية حوالى ١.٣٦ مليار هكتار فإن المساحة الصالحة للزراعة تقدر بحوالى ١٩٨ مليون هكتار فقط، أما الموارد المائية بمصادرها الثلاثة الأمطار والأنهار والمياه الجوفية، فتقدر بحوالى ٢٢٦٦ مليار م^٣ من الأمطار سنويا إضافة إلى ١٤٣ مليار م^٣ من المياه السطحية والجوفية المستغلة حاليا تروى مساحة قدرها ٨.٩ مليون هكتار. ويتنظر زيادة إيرادات المياه السطحية والجوفية عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦٥ مليار م^٣ يمكن بها إرواء ١٦.٦ مليون هكتار. أما سكان العالم العربى فقد واصلوا زيادتهم من ٦٥ مليون نسمة فى ١٩٥٥ إلى ١٧٩ مليون نسمة ١٩٨٤، أى أن عدد السكان العرب قد تضاعف بمقدار ٢.٧٥ مرة خلال فترة تقل عن ٣٠ سنة، ويتنظر أن يصل عدد السكان العرب إلى ٢٩٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ تعيش غالبيتهم فى الريف مع تدنى متوسط إنتاجية الفرد العربى إذا ما قورن بنظيره الأوروبى والأمريكى.

وفى الفصل الثالث يعرض المؤلف لكفاءة استغلال الموارد الزراعية من منظور الكفاءة الانتاجية للمحاصيل الزراعية من الحبوب والبقول والدرنات النشوية والمحاصيل الزيتية ومحاصيل السكر، وهى محاصيل تتدنى فيها إنتاجية الوحدة الأرضية إذا ما قورنت بالمجاردة الإنتاجية لدول القمة، أما الفاكهة والخضر فإن مناخ العالم العربى يرفع من مردودها ويظهر إمكانات التحسن والزيادة إذا ما تضافرت مع عوامل الهندسة الوراثية والإدارة المزرعية وتطبيق منجزات البحث العلمى. أما إنتاجية الحيوانات الزراعية فضئيلة جداً إذا قورنت بسلاسل الفريزيان والجرسى والهولشتاين، وتتصف بعمق الهوة بينها وبين الأخيرة وذلك بسبب القصور الوراثى والبيئى . وبالنسبة للإنتاج السمكى فعلى الرغم من أن العالم العربى يظل على شواطئ طويلة ويتمتع بمصايد داخلية مباشرة فمما يزال إنتاجه قاصرا عن مواكبة الاحتياجات الغذائية لسكانه التى يسد جزءاً منها عن طريق الواردات.

ويتضمن الفصل الرابع معوقات استغلال الموارد الزراعية ووسائل تذليلها وهي المشكلات الخاصة بالتربة الزراعية والأراضي المروية والأراضي المطرية والمشكلات الخاصة بالمناطق الرعوية ومناطق الغابات والمشكلات الخاصة بتضاريس الأرض ثم معوقات المياه ومعوقات العمالة الزراعية.

ويتناول المؤلف فى الفصل الخامس معوقات التنمية الزراعية العربية وهي المعوقات التكنولوجية والفنية والمعوقات المؤسسية والهيكلية ومعوقات التسويق الزراعى.

ويتقدم المؤلف فى الفصل السادس ليعرض بصراحة واقع العمل العربى المشترك فى ميدان الأمن الغذائى منتقلا من أطره العامة إلى أبعاده التنفيذية.

أما الفصل السابع فيتناول فيه المؤلف موضوعا هاما هو مؤسسات العون المالى العربى من خلال تقويم دورها فى مجال الأمن الغذائى العربى من وجهة نظر مشروعات البنية الأساسية ومشروعات الزراعة والثروة الحيوانية وشروط تمويل المشروعات والتوزيع القطاعى والجغرافى والمؤسسى للقروض مع تناول جوانب الاهتمام التى ركزت عليها مؤسسات المعونة العربية فى مجال الأمن الغذائى.

وفى الفصل الثامن يجيب المؤلف على السؤال الهام: هل كانت المشروعات المشتركة هى المدخل المقبول للتكامل الاقتصادى العربى وذلك من خلال تناول الجذور التاريخية للمشروعات العربية المشتركة وتعريف ماهية المشروع العربى المشترك والقبول الذى لاقتته فكرة المشروعات العربية، ومجالات المشروعات العربية المشتركة متعددة الأطراف . لكن المؤلف يذكر أن حصاد هذه المشروعات المشتركة كان مباشرا فى ضوء عقبات الإجراءات المتعددة لتنفيذ هذه المشروعات، وضآلة رؤوس أموالها وأن الحكم على نجاحها سابق لأوانه، وأن النجاح يفصح عن نفسه من خلال تقنيات الإنتاج النباتى المتقدم مثل تطبيق وسائل الرش الحديثة والبيوت الزجاجية وتقنيات الإنتاج الحيوانى والداجنى المتقدمة وتكامل هذه المشروعات فى الروابط الأمامية والخلفية فضلا عن أن هذه المشروعات كانت مراكز للتدريب العملى وتأهيل العمالة الزراعية العربية.

الفصل التاسع هو دراسة حالة بعض المشروعات العربية المشتركة المختارة مثل الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والهيئة العربية للاستثمار والإئتماء الزراعى، والشركة العربية لمصايد الأسماك، والشركة العربية للاستثمار وذلك من منظور أنشطة هذه الشركات ومنجزاتها. ويفرد المؤلف الفصل العاشر للحديث عن المنظمات العربية المتخصصة ودورها فى العمل العربى المشترك فى مجال الأمن

الغذائي وهي : مجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وكذا الاتحادات العربية المتخصصة ودورها في الأمن الغذائي العربي وهي : الاتحاد العربي لمنتجات الأسماك والاتحاد العربي للصناعات الغذائية والاتحاد العربي للسكر والاتحاد العربي للصناعات الهندسية، والاتحاد العربي لمنتجات الأسماك.

ويركز الفصل الحادى عشر على بدايات مجلس التعاون لدول الخليج العربية كنموذج لصور التعاون الإقليمي داخل الوطن العربي من منظور الاتفاقيات والمؤسسات والإنجازات . ثم يتحدث المؤلف فى الفصل الثانى عشر عن مشروعات الأمن الغذائى العربى والترويج لها.

ويظل الفصل الثالث عشر أهم فصول الكتاب وأبرزها أهمية حيث يعالج بشكل تفصيلى معوقات العمل العربى المشترك فى مجال الأمن الغذائى وهي : معوقات التنمية الزراعية فى الوطن العربى والمعوقات الخاصة بالتعامل مع المشروعات العربية المشتركة والمعوقات والصعوبات التى تنبع من المشروعات العربية المشتركة ذاتها. ويوضح المؤلف فى الفصل الرابع عشر كيفية تعميق فعاليات العمل العربى المشترك فى مجال الأمن الغذائى، وذلك من خلال صياغة استراتيجية واضحة المعالم للأمن الغذائى العربى وتحسين مناخ الاستثمار فى الدول العربية وتطوير قنوات تمويل مشروعات الأمن الغذائى، مع ضرورة تنسيق العمل العربى المشترك واستخدام الآليات المناسبة لترويج مشروعات الأمن الغذائى فى الوطن العربى، والحد من معوقات التنمية الزراعية العربية، ويقترح المؤلف استكمال الحلقات المفقودة فى العمل العربى المشترك فى مجال الأمن الغذائى بإنشاء كل من مصرف التنمية الزراعية العربية برأس مال عربى مشترك وقروض ميسرة من مؤسسات التنمية العربية وكذا محكمة فض المنازعات التجارية .

وعالج الفصل الخامس عشر القضايا الرئيسية التى ينبغى مناقشتها فيما يتصل بالمشروعات العربية المشتركة أما الفصل السادس عشر والأخير فقد عالج المناطق الزراعية الحرة كنماذج يجب استثمارها من أجل تحقيق هدف الأمن الغذائى العربى .

والسؤال الذى يطرح نفسه بشدة فى هذا الكتاب هو : كيف يمكن إدراك قضايا المشروعات العربية المشتركة بشكل أعمق؟ والإجابة تتحرك على امتداد محورين : الأول هو : ضرورة تحقيق معاملة

أفضل للمشروعات العربية المشتركة والثانى : هو تطوير أساليب العمل ورفع أدائه فى المشروعات العربية المشتركة.

وفى سبيل ذلك يطرح المؤلف فى ختام الكتاب فكرة المناطق الزراعية الحرة كنماذج يجب استثمارها فى هذا السبيل، وذلك باستعراض طبيعة المناطق الحرة وأبعادها الاقتصادية وبعض التجارب البارزة فى إنشائها وإمكانية ودواعى قيامها فى العالم العربى مع رسم الملامح الرئيسية للمناطق الزراعية الحرة المقترحة فى العالم العربى وصياغة مشروع القانون الأساسى للمناطق الزراعية فى الأقطار العربية .

صدر عن معهد التخطيط القومى

دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية

مذكرة خارجية

اعداد : د. صالح حسين مغيب